

الشرق الأوسط وتركيا: مصير مشترك في مواجهة الانقلابات ومعارك الديمقراطية والاستقلالية

بدأت تركيا في الانتقال إلى الديمقراطية واكتساب القوة وإظهار اهتمامها بالمنطقة، تم قطع الطريق عليها من خلال الانقلابات، وظللت

باتشار الديمقراطية، لذلك لم تمنح الفرصة لشعوب المنطقة أن تحكم نفسها بنفسها، وأحكمت تلك القوى سيطرتها على الشرق الأوسط من خلال الديكتاتوريين الذين تركتهم وراءها. وفي تلك الفترة لم تُقم تركيا علاقات وطيدة مع دول المنطقة.

مرحلة التحول الديمقراطي في الشرق ال الأوسط وتركيا: مرحلة تاريخية قصيرة

على الرغم من حصول العالم العربي على استقلاله القانوني بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على استقلال سياسي وعسكري واقتصادي بمعنى الكلمة. وفي الوقت الذي كان العالم العربي يناضل فيه من أجل الاستقلال، أصبح ميداناً للتدخلات والصراعات بين الكتلتين الشرقية والغربية. ولم تسمح الأحزاب الناصرية والبعثية التي هيمنت على النضال من أجل الاستقلال بإراسء الديمقراطية بعد وصولهم إلى السلطة، لاسيما مستخدمين ذريعة التهديدات الخارجية. وفي الفترة نفسها، عندما

البروفيسور أحمد أويصال

الختلفت تركيا في أعوام القرن الواحد والعشرين عن الدول العربية، حيث اتخذت تركيا خطوات حاسمة نحو التحول الديمقراطي فيما اعتبرت هذه السنوات فترة ضائعة في تاريخ العالم العربي.

”

عاش الأتراك والعرب مع بعضهما البعض في عصور العباسين والسلاجقة والماليك والعباسيين لفترة امتدت ألف عام، لكنهم اختلفوا وتقسموا بعد الحرب العالمية الأولى. وأصبح العالم العربي في الفترة اللاحقة، ضعيفاً لمروره بفترة تعرض فيها للاستعمار. حيث ضاعت الإمكانيات التي توفرها موارد الطاقة وطرق التجارة التي كانت سبباً في جذب المستعمرين إلى المنطقة. ولم تسمح القوى المهيمنة على المنطقة



العربية فرصة التحول الديمقراطي هذه. وفي تلك السنوات، خسرت تركيا أيضاً وقت طويلاً في دوامة الإرهاب والتدخلات العسكرية. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر/ أيلول 2011، ناقشت إدارة جورج دبليو بوش جلب الديمقراطية إلى العالم العربي في إطار التدخل العسكري، لكن ذلك لم يتحقق. لأن أفغانستان، والعراق بشكل خاص، اللذين اختارتهما الولايات المتحدة كهدف لجلب الديمقراطية، كانا من البلدان التي قد يكون تصدير الديمقراطية إليها أكثر صعوبة بسبب الانقسامات العرقية والطائفية والتدخلات الخارجية. وتعاملت الإدارة الأمريكية مع مرحلة الاحتلال كأسلوب يتم عن طريق منطق القوة الصارمة لبوش. وفشل خطاب "تعزيز الديمقراطية" في تحقيق ما كان متوقعاً منه لأن النية الحقيقة للولايات المتحدة كانت استغلال الدول بحجة مكافحة الإرهاب بدلاً من إحلال الديمقراطية.

اختلفت تركيا في أعوام القرن الواحد والعشرين عن الدول العربية، حيث اتخذت تركيا خطوات حاسمة نحو التحول الديمقراطي فيما اعتبرت هذه السنوات فترة ضائعة في تاريخ العالم العربي. فبعد التسعينيات التي مرت على تركيا بزعزعة الاستقرار والانبطاخية وأزمات اقتصادية سياسية، وصلت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدعم شعبي قوي في عام 2002. ونجح حزب العدالة والتنمية في تجاوز مخاطر الإطاحة التي استهدفته عبر

و溷ع وتحلّف. وعلى الرغم من أن تركيا كانت نسبياً أكثر تقدماً من الدول العربية، إلا أنها ظلت بعيدة عن مستوى التنمية الغربية الذي كانت تعتبره نموذجاً لها. لذلك، لم يكن هناك فرق كبير بين الدول العربية وتركيا في الديمقراطية والتنمية.

على الرغم من تحول العديد من البلدان في أوروبا الشرقية وحتى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى مرحلة الديمقراطية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينeties القرن الماضي، إلا أنه لم يتم منح المجتمعات على الرغم من انتاج نفس المدرسة الانقلابية. ورغم أن بعض الانقلابات في الشرق الأوسط كانت موالية للغرب وبعضها كان مؤيداً للاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة، إلا أن النتيجة واحدة وهي عدم استقرار



بانقلاب في اليمن في منتصف عام 2014. وأقنعت هذه الجهات العالمية دول الخليج التي تكره الديمقراطيات والإسلام السياسي بانقلاب الحوثيين في اليمن. لأنهم أرادوا تحقيق هدفهم من خلال إشعال فتيل الصراعات بين الحوثيين وحزب الإصلاح (الإخوان)، القوتين اللتين كانت الأنظمة الخليجية متزعجة منها. إلا أن حزب الإصلاح لم يدخل في صراع مع الحوثيين، مما دفع الحكومة السعودية إلى تفعيل زر الذعر وبدء عملية عسكرية في عام 2015، لاعتقادها بأن الانقلاب في اليمن سيجعلها محاصرة من إيران وأنصارها، بعدما سيطرت إيران ومناصروها على العراق وسوريا. لكن هذه الحرب أصبحت عبئاً عسكرياً ودبلوماسياً كبيراً لاسيما على السعودية، ولم يتم إيجاد حل لها حتى الآن.

انعكاسات فشل إنقلاب 15 يوليو/ تموز في تركيا على المنطقة

لم ترفض إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما الإطاحة بحكومة مرسي في مصر، كما أنها لم تتخذ أي خطوات ملموسة بشأن الأزمة السورية رغم كل دعمها الخطابي للمعارضة الشرعية في سوريا. من جانب آخر، حاولت معاقبة الدول التي تدعم الديمقراطيات مثل تركيا، كانت هناك محاولات منذ عام 2013 لخلق حالة من الفوضى الداخلية في تركيا من خلال بعض المظاهرات، وارتفعت وتيرة اشتباكات الخنادق التي ارتكزت على إرهاب تنظيم حزب

لم يستطع الغرب معارضة الثورات العربية الديمقراطية، سواء بسبب التوافق الخطابي أو بسبب وجود موجة كبيرة من التغيير. لكنه فضل تقويض الثورات من خلال مدها إلى فترة أطول وإخراجها عن مسارها بشكل تدريجي. حيث قامت قوى الإبقاء على الوضع الراهن، العالمية والإقليمية، بدعم التوجهات التي تهدف القضاء على مخرجات اتفاقيات الربيع العربي. وقام الجيش بالإطاحة بحكومة محمد مرسي في مصر في منتصف 2012، لم تبني القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا والصين وحتى الهند وصف الأحداث التي جرت في مصر بأنها انقلاب عسكري. وقدمنت دول الخليج أكثر من 100 مليار دولار من أجل صمود هذا النظام العسكري في مصر. وسرعان ما حدث ما يشبه الانقلاب في ليبيا، حيث بدأ أمير الحرب خليفة حفتر الذي استخدم مكافحة داعش في ليبيا كذريعة له، بمحاجمة طرابلس من أجل الإطاحة بالحكومة الليبية الشرعية. إلا أن المشروع الانقلابي تم إحباطه من قبل المقاومة الشرسة للشعب الليبي في المنطقة الغربية، لكن الخطر استمر حتى عام 2020.

قامت الجهات الفاعلة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهدف لإشعال صراع بين إيران وتركيا في سوريا، بتنفيذ نفس المشروع الانقلابي في اليمن في فترة 2012-2013. وفي نفس السياق، قام الحوثيون الداعمون من إيران

مسيرات الجمهووية ومذكريات التهديد والوسائل غير الديمقراطية. وفي عام 2011 بدأت مرحلة احتجاجات كبيرة في تونس عندما قام شاب تونسي عاطل عن العمل بإحرق نفسه، ليتسبب في إسقاط الحكومة هناك. وامتدت هذه الموجة إلى العديد من دول الشرق الأوسط، مما أعطى الشعوب الأمل في التحول الديمقراطي. وكانت هذه الموجة الكبرى من التغيير التي امتدت من مصر إلى ليبيا ومن اليمن إلى سوريا، تحمل تغييراً حقيقياً سواء داخل البلاد أو في المنطقة أو على مستوى العالم.

مشاريع الانقلاب في المنطقة لمواجهة الربيع العربي

واجه الربيع العربي موجات معاكسة وثورات مضادة وعملت قوى الوضع الراهن الإقليمية والعالية التي لديها القدرة على جعل الدول العربية قوية ومستقلة على إخماد هذه الثورة من خلال الانقلابات والحروب الأهلية. وعلى عكس ما يبدو، اتفقت القوى العظمى في الغرب والشرق على وقف هذه العملية: الانقلابات في مصر واليمن والحروب الأهلية في سوريا ولبيبا. أما تركيا التي دعمت المطالب المشروعة للمجتمعات العربية، فاتبعت سياسات مختلفة لأن الديمقراطيات ستعمل على تطوير وقوية جيرانها العرب. حيث قدمت تركيا الدعم للشعب السوري ضد نظام الدكتاتور بشار الأسد، كما عارضت الانقلابات في مصر ولبيبا واليمن.

تغير التوازنات في المنطقة. وخلال هذا التدخل التركي، تم إبرام اتفاقية بين ليبيا وتركيا لتحديد مناطق الصلاحية البحرية، وبذلك تم منع اليونان وإسرائيل من السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط.

تعمل الانقلابات والحروب الأهلية والإدارات القمعية في الشرق الأوسط كما كانت في الماضي، على الحفاظ على الهيمنة الغربية من خلال إبقاء البلدان ضعيفة وعديمة الشرعية. وكان لدعم تركيا للديمقراطيات المنطقة وإفشال الهجمات التي استهدفت ديمقراطيتها آثار كبيرة

على الشرق الأوسط أيضاً. وعلى الرغم من أن قوى الوضع الراهن في المنطقة أبطأت عملية التحول الديمقراطي والاستقلالية، إلا أنها لم تنجح في تغيير مسارها. وساهمت الإجراءات التي قامت بها تركيا في الحيلولة دون العودة إلى الدكتورية القديمة في بلدان مثل ليبيا وسوريا، كما تم إحباط محاولة عزل قطر التي دعمت الديمقراطيات العربية. وفي النتيجة، يمكن للعالم العربي التعاون مع تركيا التي اتخذت خطوات قوية نحو التحول الديمقراطي ومسار الاستقلالية، فيما يتعلق باعتماد الفرض الجادة الناجمة عن إمكانيات الطاقة وطرق التجارة والموارد البشرية من أجل الاستقلالية الكاملة والديمقراطية والتنمية. ■

بروفيسور أحمد أويطال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة أسطنبول، رئيس مركز أورسام،

في الشرق الأوسط استمرت بنفس التيرة. وفي هذا السياق، وبعد فترة وجيزة، تم دفع مسعود بارزاني لإقامة دولة في شمال العراق من خلال الاستفادة على الانفصالي آذار/ مارس 2017. وبعد ذلك، تعرضت قطر التي اتخذت موقفاً مسانداً للشعوب في فترة الربيع العربي، إلى حصار إقليمي وكانت هناك محاولات لتغيير النظام في هذا البلد وجلب حكومة تضع قطر في صف القوى الإقليمية والعالمية المعاشرة للربيع العربي. وفي هذا الوقت خرجت تركيا من محاولة الانقلاب الفاشلة أقوى من ذي قبل وبذلت مكافحة إرهاب داعش وحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا وكسرت الحصار الذي كان ينوي البعض إحياته بها.

يمكننا القول إن نجاح انقلاب 15 يوليو/ تموز في تركيا كان سيعرض تركيا لخطر الانقسام مثل سوريا والعراق ولكان هناك أمامنا شرق الأوسط جديد مختلف. جدير بالذكر أن الدعم الدبلوماسي والعسكري واللوجستي الذي قدمته تركيا إلى قطر ساهم بشكل كبير في إفشال الانقلاب هناك. وتواصل قطر مسارها بإمكانياتها المالية والإعلامية على نفس المنوال. لقد شهد العام 2020 تطورات كبيرة في ليبيا، حيث حاول الانقلابيون السيطرة على طرابلس وغرب البلاد، إلا أن تركيا قدمت دعماً عسكرياً وسياسياً للحكومة الشرعية في ليبيا بناءً على دعوة الأخيرة. وبفضل هذا الدعم، حققت الحكومة الشرعية في ليبيا انتصاراً مهماً على الانقلابيين ونجحت في

العمال الكردستاني. لكن تركيا تمكنت من تجاوز هذه المراحل بشكل قوي. ومرة أخرى، كانت هناك محاولة أخرى لزعزعة الاستقرار في نهاية العام نفسه من خلال عمليتي 17-25 ديسمبر/ كانون الأول التي قامت بها منظمة غولن. وبالتالي مع ذلك، تم جلب عناصر داعش من جميع أنحاء العالم إلى سوريا من أجل استمرارية نظام الأسد. وفي الوقت الذي استهدفت فيه داعش المعارضة الديمقراطية السورية بشكل أساسي، التزم العالم الصمت أمام احتلال إيران وروسيا لسوريا بذرية مكافحة داعش. ومن أجل معاقبة تركيا وإضعافها، قامت إدارة أوباما بتسليم شمال سوريا إلى منظمة حزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية.

عندما فشلت هذه القوى في إيقاف تركيا من خلال الفوضى التي سعت لإشعالها عبر أحداث متزنة غزي في أسطنبول واشتباكات الخنادق وأحداث 17-25 ديسمبر/ كانون الأول، أرادت إعادة تركيا المستقلة إلى عهدها القديم من خلال محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز. ورأينا في منتصف عام 2016، أن الجهات الفاعلة العالمية مثل الولايات المتحدة التزمت الصمت عندما حاول البعض الإطاحة بالحكومة الديمقراطية في تركيا من خلال انقلاب مماثل للذي حدث في منطقة الشرق الأوسط، وسعت هذه الجهات منع التحول الديمقراطي في تركيا. إلا أن محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز فشلت بفضل مقاومة وإرادة الشعب التركي. لكن السياسات الغربية لزعزعة الاستقرار